

تقارير ومقالات
منوعة بالداخل

اتجاهات
الرأي العام

مجلة شاملة نصف شهرية - السنة الأولى العدد السابع 25 يونيو 2025م الموافق 29 ذو القعدة 1446هـ تصدر عن مركز الخبراء العرب للصحافة ودراسات الرأي العام

قضايا الفساد تصاعد درجات الهواجس

الخرطوم

إشارات حياة من تحت الرماد

- كلمة رئيس التحرير - د. محمد حسن فضل الله ٣
- موجز تقرير الرأي العام الأسبوعي - السودان التاريخ: ٢٠ يونيو ٢٠٢٥ م ٥
- مركز الخبراء العرب للخدمات الصحفية ودراسات الرأي العام ٩
- فلنصنع اقتصادنا من قلب الأحياء السودانية - اصل القضية - محمد أحمد أبوبكر ٩
- العودة الطوعية إلى الخرطوم .. تحديات ماثلة - تقرير عبدالله عبد الرحيم ١١
- من القبلية إلى القومية: استشراف المستقبل عبر إستراتيجية الجسر و المورد ١٤
- تقرير: محمد أحمد أبوبكر* باحث بمركز الخبراء العرب ١٤
- تأثيرات الحرب الإيرانية الإسرائيلية على السودان (قراءة تحليلية في التحولات السياسية و.....
الأمنية و الاقتصادية و إعادة تشكيل التحالفات الإستراتيجية) - بقلم: أحمد حسن الفادني ... ١٦
- الأزمة الصحية في السودان بعد حرب أبريل ٢٠٢٣: تحديات واستراتيجيات التعامل بقلم/
د. غادة الهادي يوسف أحمد - متخصصة في دراسات الكوارث والتنمية الريفية المستدامة.. ٢٠
- نتائج إستطلاع الرأي العام عن شبهات الفساد المالي والإداري وآليات وطرق حماية المال
العام التاريخ ٢٥/ يونيو ٢٠٢٥ مركز الخبراء العرب للخدمات الصحفية ودراسات الرأي
العام..... ٢٦
- المواجهات الإيرانية الإسرائيلية - تداعيات اقتصادية - تقرير سنهوري عيسى ٣١
- المؤسسات العدلية بالخرطوم.. إرادة الحضور وموانع الغياب - تقرير / عبدالله بشير ٣٣
- مذكرات لاجئ - ٨ يونيو ٢٠٢٥ - حسن علي ابو قصيصة ٣٧
- اغاني العمل في السودان وسيلة لتعزيز الهوية الإجتماعية ٢/٢ دق العيش نموذجاً
الدكتورة رجاء موسي..... ٣٩



د. محمد حسن فضل الله

كلمة رئيس التحرير

القراء الاعزاء رواد مجلة اتجاهات الرأي العام

سلام الله عليكم ورحمته والبركات

في لحظة دقيقة من عمر الوطن، يزداد الطلب على الحقيقة. لا الحقيقة المجردة فحسب، بل تلك التي تصقلها عين الرأي العام وتُهدبها معاناة الناس وتجاربهم وأسئلتهم المفتوحة على المستقبل. في هذا الإطار، تواصل مجلة اتجاهات الرأي العام رصد نبض المجتمع، وتحليل انفعالاته ومطالبه، وإضاءته بما يمكن أن يكون بوصلةً للفهم ورافعةً للتغيير.

الرأي العام ليس مجرد انعكاسٍ لمزاج الناس، بل هو قوة موجهة — إذا ما أحسن فهمها واستثمارها — يمكن أن تكون أداة وعي وحماية، وسندًا لأي مشروع وطني يرنو إلى النهوض، خاصة في أوقات الأزمات والتشظي.

في هذا العدد السابع، نسلط الضوء على قضايا محورية تعبّر عن حالة التداخل بين السياسي والاجتماعي، بين الاقتصادي والإنساني، وتكشف في مجملها عن درجة التحدي الذي نواجهه جميعًا، دولةً ومجتمعًا.

نبدأ بنتائج استطلاع شبّهات الفساد وآليات حماية الرأي العام، وهو جهد بحثي حاولنا من خلاله أن نستقصي حدود الوعي الشعبي بمظاهر الفساد، وأثرها على الثقة العامة، وعلى إرادة الإصلاح. لقد أبرزت النتائج أن حماية الرأي العام من التزييف والتعتيم جزء لا يتجزأ من معركة مكافحة الفساد.

ونتوقف عند ملف العودة الطوعية للنازحين، حيث ما تزال تحديات العودة تتجاوز البعد اللوجستي إلى ما هو أعمق: المصالحة، العدالة، الضمانات، وكرامة العيش. وهو ما يجعل من العودة الطوعية قضية سيادة وعدالة في آنٍ معًا.

كما نتناول بالتحليل تفاقم القبلية والمناطقية، ليس كظاهرة اجتماعية فقط، بل كأداة سياسية تُستثمر أحيانًا لتقسيم الصفوف وتعطيل مسارات الانتقال الوطني. فكل تأجيج للهويات الضيقة هو خصم مباشر من رصيد الدولة المدنية الحديثة التي ننشدها.

وفي محور الصحة، نناقش الأزمة الصحية بعد الحرب، حيث تعاني المؤسسات الطبية من الانهيار والتشظي، بينما تنتهك الأمراض والحاجات ملايين السودانيين. ومن هنا تأتي أهمية التفكير في استراتيجيات واقعية للتعامل مع الوضع الصحي، ضمن منظور إعادة البناء الشامل.

ونفتح نافذة على مبادرات الاقتصاد الشعبي من داخل الأحياء، حيث تنهض حركات أهلية صغيرة لتنتج وتقاوم وتبادر، في لحظة غياب مؤسسي كبير. هي إشارات حياة في زمن الرماد، وتستحق الرعاية والتطوير.

ولا يغيب عن هذا العدد تسليط الضوء على تداعيات المواجهات الإيرانية - الإسرائيلية، وما قد تُحدثه من ارتدادات إقليمية تطال السودان على مستويات الاقتصاد والسياسة والأمن. فالسودان، بحكم موقعه وواقعه، ليس بمنأى عن هذه الاصطفافات الجديدة.

كما تضمن العدد إضاءات حول قضايا رأي عام متنوعة، من بينها مستجدات تشكيل الحكومة، وهو حدث يتابعه السودانيون بترقب وقلق وأمل في ذات الوقت، لما له من أثر مباشر على إعادة ترتيب المشهد الوطني برمته.

نأمل أن يجد القارئ في هذا العدد مادة تضيء الأسئلة، وتدفع إلى المزيد من التفكير والحوار. فمركز الخبراء العرب للخدمات الصحفية ودراسات الرأي العام، إذ يواصل هذا المشروع المعرفي، فإنه يؤمن بأن إشراك الناس في قراءة واقعهم هو أول خطوة نحو تغييره.

د. محمد حسن فضل الل

رئيس التحرير

مركز الخبراء العرب للخدمات الصحفية ودراسات الرأي العام



موجز تقرير الرأي العام الأسبوعي السودان - التاريخ: 20 يونيو 2025م

شهد الأسبوع المنصرم حراكًا لافتًا في ملفات الشأن السوداني، داخليًا وخارجيًا، انعكس بوضوح على منصات الرأي العام ومواقع التواصل الاجتماعي. تنوعت اهتمامات الجمهور بين متابعة العمليات العسكرية، وتقييم أداء الحكومة الانتقالية، والقلق من التحديات الأمنية والمعيشية، إلى جانب اهتمام متزايد بتطورات إقليمية ذات صلة مباشرة بالمشهد السوداني. في ما يلي أبرز محاور الرأي العام خلال الأسبوع:

- أولاً: المعارك العسكرية – معركة الكرامة
- تابع الرأي العام عن كثب مجريات المعارك العسكرية:
- شمال كردفان: احتفاء بانسحاب المليشيا من أم سيالا، في ظل غموض يكتنف الوضع بمدينة بارا.
- شمال دارفور: استنكار واسع للهجوم العنيف على الفاشر، وما خلفه من خسائر بشرية ومادية.
- جنوب كردفان: إشادة عامة بصمود الجيش في محطة الدشول ضد هجوم حركة الحلو.



بابنوسة: نفي الفرقة 14 دخول الميليشيا أعاد الطمأنينة للمواطنين رغم التضليل الإعلامي.

غرب كردفان: قلق متصاعد إزاء التحركات نحو الخوي والنهود، وتذمر من تراجع متحرك الصيد وسط شح المعلومات الرسمية.

ثانيًا: أداء الحكومة الانتقالية – تقييم شعبي متباين

إشادة بتوجيهات رئيس الوزراء بعودة الجامعات إلى الخرطوم ودمج قيم الوحدة الوطنية في المناهج، إلى جانب حث الأئمة على تبني خطاب وحدوي.



ارتياح لقرار فتح أقسام الشرطة وعودة المؤسسات تدريجيًا للعاصمة، رغم التحفظ على بطء الترتيبات الأمنية.

جدل واسع حول قرار نقل الوزارات إلى ممتلكات تتبع لـ«دقلو»، بين من اعتبره حلًا واقعيًا وآخرين عدوه خضوعًا لمتهم سابق.

انتقادات لطريقة ظهور رئيس الوزراء في مناسبات اجتماعية، وللتأخر في تشكيل الحكومة، إلى جانب تحفظات على تسريبات إعلامية وصحف قريبة من مكتبه.

دعم شعبي لجهود وزارة الداخلية لتأمين امتحانات الشهادة السودانية 2024، وسط مطالبات بتكثيف التغطية الأمنية.

امتنان مشوب بالنقد لجهود التصدي لوباء الكوليرا بالخرطوم، مقابل ضعف الدعم الإعلامي واللوجستي.

متابعة باهتمام لاجتماعات التعليم العالي بشأن قبول طلاب دفعة 2023، وارتياح لتأكيد الجاهزية لامتحانات دفعة 2024، مع دعوات لضمان العدالة في مراكز الامتحان.

ثالثًا: الولايات – تفاعل واسع مع هموم المواطن

النيل الأبيض: إشادة بأعمال صيانة الطرق القومية والكهرباء، وتخوف المعلمين من التلاعب بمنحة اليونسكو.

سنار: تفاؤل بأمطار مبكرة وبموسم زراعي مبشر، مع دعوات لحماية الاستثمارات الزراعية.

الشمالية: حالة تأهب إثر أنباء سيطرة الميليشيا على مثلث الحدود ومنطقة كرب التوم، وإغلاق سوق التعدين بـ«الخنق».

نهر النيل: استنكار لتكرار الصيانة الموسمية دون إكمال.

البحر الأحمر: انقسام حول لقاء الوالي بالقنصل المصري والاتفاقات الاستثمارية.

شمال كردفان: انتقاد لتدهور أوضاع نازحي دار حمر، مقابل إشادة بظاهرة العودة الطوعية للرهة وأم روابة.

جنوب دارفور: قلق من الصراع داخل الإدارة المدنية وعمليات النهب في الأسواق.

شرق دارفور: تنديد بحملات التجنيد القسري من قبل الميليشيا في الضعين.

رابعًا: القضايا الخارجية والمنظمات – قلق من تدخلات إقليمية

قلق واسع من تداعيات الحرب الإيرانية الإسرائيلية وتأثيرها على حركة الملاحة بالبحر الأحمر.

انقسام حول أنباء دعم كيني للمليشيا بشحنات سلاح عبر المطارات.

استياء شعبي من تساهل حكومة جنوب السودان في تمرير عناصر الميليشيا وترحيلهم جواً.

إشادة بموقف مندوب السودان في مجلس الأمن وردّه الحاسم على تقرير لجنة التحقيق.

تحذيرات شعبية من دخول أسلحة عبر معبر «أدري».

غضب واستنكار لتصريحات مستشار الدعم السريع «طبيب» بشأن نقل المعارك إلى نهر النيل والشمالية وحتى مصر، واعتبارها تهديدًا مباشرًا للأمن القومي.

خامسًا: قضايا متنوعة

تفاعل حذر مع وثيقة «تجمع صمود» الداعية لوقف الحرب، واعتبارها تكرارًا لمبادرات سابقة. جدل سياسي حول تمسك الحركات الموقعة على اتفاق جوبا بحصصها الوزارية، وسط دعوات لإعادة تقييم الاتفاق في ظل المتغيرات.

سادسًا: الرياضة والفن – عودة تدريجية للنشاط

اهتمام جماهيري بانطلاق الدوري التأهيلي المؤهل للممتاز في ملاعب عطبرة والدامر وكريمة.

ترقب لموسم التسجيلات الصيفية، وتوقعات بانتقالات مؤثرة في الساحة الكروية.

سابعًا: الشائعات – فوضى معلوماتية

تضارب واسع حول تشكيل حكومي جديد يضم 18 وزارة، وتخصيص وزارة لمجموعة «غاضبون».

شائعة رفض رئيس الوزراء تعيين شخصيات ذات خلفيات إسلامية أثارت موجة جدل.

ذعر بسبب شائعات تقدم الميليشيا نحو «الخنق» بالولاية الشمالية، مع موجات نزوح جزئي.

تنديد واسع بشائعات عن حملات تجنيد قسري في الضعين، بعد ورود أنباء عن فرار جماعي للشباب إلى جنوب السودان.

ثامنًا: تعليق عام

الرأي العام هذا الأسبوع ظهر أكثر وعيًا بالتفاصيل العسكرية، ورفضًا للتضليل الإعلامي.

موقف شعبي متوازن تجاه الحكومة الانتقالية: دعم نسبي لقرارات استعادة النشاط، وانتقادات حادة لبطء الأداء وغياب الحسم.

قلق مستمر من التدهور الأمني والمعيشي، خصوصًا في ولايات النزاع.

أصوات الرأي العام ترتفع بوضوح مطالبةً بمكاشفة إعلامية، وإصلاح سياسي يعيد الثقة.

للتواصل والاستفسار:

مركز الخبراء العرب للخدمات الصحفية ودراسات الرأي العام - الخرطوم - يونيو 2025م



فلنصنع اقتصادنا من قلب الأحياء السودانية

أصل القضية

في قلب المعاناة تولد الرؤية .. في الزمن الصعب، تُولد الأمم العظيمة.
و من الأحياء الضيقة، يخرج الأمل عريضاً.

محمد أحمد أبوبكر

النقابات المستقلة و الجمعيات.

٢. خرائط الإنتاج بدل خطط الإنقاذ

- ما الذي ينتجه الناس فعلاً في الدروشاب، نيالا، القضارف، طوكر؟
- ما الذي يزرعونه؟ يخطونه؟ يطبخونه؟ يصنعونه؟
- فلنرسم خريطة إنتاج شعبي سوداني، لا تعتمد على النفط و الذهب فقط، بل على الجهد البسيط.

٣. تحرير التمويل من البيروقراطية

- موظف البنك الذي ينتظر «ضامن حكومي»، يجب أن يُدرّب ليكون صانع حل لا حاجز تمويل.
- لنجرب آليات الضمان المجتمعي: شهادة من لجنتك في الحي، تزكية من الجمعية التعاونية، سجل من السوق المحلي.

٤. لا تمويل بدون تسويق

- ما فائدة أن تمّول أسراً لتنتج، إذا لم تجد سوقاً تباع فيه؟
- هنا يأتي دور الدولة والمحليات: إنشاء معارض أسبوعية، أسواق رقمية، منصات للتصدير الشعبي.

اليوم لا نكتب عن تمويل فقط، بل عن وطن يبني نفسه من ترابه، بعرق النساء، و عزيمة الشيوخ و همّة الشباب.

نتحدث عن اقتصاد لا يأتي من القصور، بل من (الضلّ)، و فوق (العنقريب)، و من (ملاح الثقيلة) المتواضع في بيت أسرة منتجة.

- التمويل الأصغر ليس مالاً فقط، بل كرامة

لا تستهينوا بامرأة تبيع (الكسرة)، و لا بشاب يحوّل (درداقة) إلى دكان جوال و لا بطفل يصنع لعبته من أسلاك قديمة.

- هؤلاء هم العمود الفقري للاقتصاد غير الرسمي لكن الرسميين لم يروه بعد.

- التمويل الأصغر هو كيف نحمي كرامة هؤلاء، ونحول كفاحهم إلى رافعة وطنية لا صدقة مؤقتة.

من التنظير إلى التغيير: ما الذي يمكن فعله الآن؟

١. التمكين بالموجود لا بالمنشود

- لا نحتاج مالاً كثيراً بل نحتاج إرادة تنظيمية جادة.

- لنبدأ من حيث نقف: بنك الأسرة موجود، فليُفَعّل عبر شراكات حقيقية مع لجان المقاومة الشعبية، مبادرات المجتمع المدني،

الدور الأهم:

من البنك المركزي إلى قلب المواطن

البنك المركزي:

* يبتكر آلية مستقلة (مثلاً: نافذة التمويل المجتمعي الرقمي) تُدار بالهواتف.

* يصدر توجيهات للمصارف بتخصيص ١٥٪ من المحافظ للتمويل الصغير الإنتاجي و ليس الاستهلاكي

المصارف التجارية:

* تكسب زبائن جدد من قطاعات ظلت مهمشة و تربح عبر الحجم لا الفوائد فقط.

* تربط التمويل بخطط تأمين صحي و تعليم مجاني لأبناء المستفيدين.

المواطن:

* يعرف أن مشروعه الصغير هو جزء من معركة وطنية.

* يحمي أمواله بسلوك إنتاجي مسؤول، و يوظف شبابه و عائلته.

هل هناك أفق رقمي؟ نعم... إن أردنا ذلك:

- تخيل لو أن «حاجة أمونة» عندها تطبيق بسيط ترفع فيه صورة منتجاتها، و تستلم ثمنها عبر «بنكك».

- تخيل أن «ود العوض» البائع المتجول، أصبح عنده QR Code على (دراقتة).

كل هذا ممكن، لكن عبر تدرج ذكي، و تبسيط حقيقي.

انعكاسات استراتيجية:

اقتصاد الحرب الناعمة

- حين نُفَعِّل التمويل الأصغر بواقعية، نربح:

أمن اقتصادي:

“الناس تبدأ تنتج بدل ما تنتظر دعم.”

أمن اجتماعي:

العطالة تقل، و العنف يتراجع.

أمن نقدي:

العملة تدور داخلياً، لا تُهرَّب إلى الخارج.

احترام ذات:

المواطن يصبح مساهماً لا عالة.

أصل القضية:

إذا لم تكن الدولة قوية بما يكفي، فليكن الشعب أذكى بما يكفي، لا ننتظر أن يتغير الإيقاع من القصر أو البرلمان.

نبدأ من الأحياء، من الأسرة المنتجة من السوق الصغير، من المعلم الذي يدرّس في مدرسة بلا سقف، و الطبيب الذي يداوي بلا رويشة و الشاب الذي يصنع من لا شيء كل شيء.

- التمويل الأصغر ليس مآلاً يُمنح، بل شرفٌ يُستعاد.

- لنصنع السودان بأيدينا، لقمةً من ترابه كرامة من جبينه.

العودة الطوعية إلى الخرطوم .. تحديات ماثلة..!!



تقرير: عبدالله عبد الرحيم

لم تخفِ دوائر مجتمعية وإدارية مسؤولة تخوفها من التحديات التي تواجه برنامج العودة الطوعية إلى الخرطوم والذي انتظم معظم المناطق والمدن داخلياً وخارجياً، حيث يواجه تحديات كبيرة في ظل استمرار النزاع وتدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية، بفعل استمرار الحرب وتفاعلاتها، مما يجعل الاستقرار تحدياً رئيساً للمدينة وسكانها الخارجة لتوها من أتون الصراع.



ولكن والي الخرطوم الأستاذ أحمد عثمان حمزة، استبق الكل، وتحديدًا في عمليات العودة الطوعية للخرطوم بعمل دؤوب وقف من خلاله على سير العمل الجاري في مشروع إعادة تأهيل الشوارع الرئيسية في الولاية، وتنفيذ هيئة الطرق والجسور، بجانب الأعمال التي يجري تنفيذها من إزالة الأنقاض والأتربة من جوانب الطرق،

وتركيب (الكربستون)، وأرصفت الطرق (الإنترلوك) بالإضافة إلى أعمال تجميلية واسعة وصيانة الحفر التي خلفتها الحرب. وأشاد الوالي خلال الجولة بالمجهودات الكبيرة التي يبذلها العاملون بهيئة الطرق والجسور والذين واصلوا العمل دون توقف حتى خلال فترات العطلات في سبيل الحفاظ على البنى التحتية الحيوية للعاصمة. كما وجه الوالي بإزالة الأشجار والأعشاب الطفيلية، والتشوهات البصرية، وصيانة أعمدة الإنارة لضمان توفير الإضاءة والسلامة على امتداد الطريق، وشدد حمزة على أهمية تسريع وتيرة العمل لإكمال مشروع إعادة التأهيل في أقرب وقت ممكن لما لذلك من دور حيوي في تسهيل حركة المواطنين العائدين إلى مناطقهم واستعادة مظاهر الحياة الطبيعية تدريجياً.

تحديات أمنية:

وتظل بؤابر تحديات الأوضاع الأمنية في الخرطوم أحد أهم العوامل التي ربما كانت عائقاً أكبر أمام عودة السكان، إلى ديارهم في ظل تداعيات الأزمة التي وضعت أوزارها هناك في عاصمة

البلاد، حيث يخشى الكثيرون من تعرضهم للانتهاكات الأمنية من قبل مسلحين، عقب الضخ الإعلامي الذي سبق هذه العودة، بينما أكدت الدوائر الأمنية و الشرطة أن كل تلك البوادر تظل مجرد تخوفات و أن القوات المسلحة و القوى النظامية الأخرى قد قضت على وجود كل مناظر التفلت الأمني بقضائها على عصابات و مليشيات التمرد.

الوضع الاجتماعي:

و قال خبير علم الاجتماع د. الأمين حسن أن التخوف من تفاقم الأزمة الاجتماعية جراء ملابسات الحرب التي دارت سابقاً، و انخراط أطراف بعينها في أتون تلك الصراعات يخيم على المشهد الاجتماعي في الخرطوم، و يضع سحابة من التخوفات على مصير البعض نتاج تلك الصراعات. لكن الحسن يقول إن الشرطة و أخواتها في الأجهزة الأمنية، قاموا بدورهم تمامًا و وضعوا حدًا لكل خرق يمكن حدوثه، و أنهم قاموا بالقبض على الضالعين في الحرب من المتعاونين و خلافهم. مؤكداً أن كانت هناك ثمة تخوفات فإنها ربما نتجت عن نقص الغذاء و المياه و الخدمات الصحية، في وقت ظلت تبادر فيه دوائر الاختصاص و تقوم بمجهودات جبارة لتجعل العودة إلى المدينة غير محفوفة المخاطر و تمييط اللثام عن التشكيكات، و هذا سوف يجعل أمر العودة من السهولة و المقبولية بمكان. و أشار الأمين إلى دمار البنية التحتية في الخرطوم، و الذي طال المنازل و المستشفيات و المدارس، و أشار إلى أن عودة السكان رهينة بجعل الحياة سوف تدب في أطراف تلك المقدرات نافياً من أن تقود التوترات الاجتماعية و النزاعات القبلية التي نشأت خلال النزاع إلى صعوبة اندماج العائدين في مجتمعاتهم، و زاد الحسن، (لاتجاهات) أن انهيار الاقتصاد السوداني و توقف الأعمال التجارية في الخرطوم يزيد من صعوبة توفير فرص العمل و العيش الكريم للسكان العائدين. و زاد أن النزاعات المسلحة و استمرارها في مناطق مختلفة من السودان يزيد من حالة عدم الاستقرار و يشكل تهديداً مستمراً.

الاستقرار و إعادة الإعمار:



و المتتبع لأهداف و مرامي العودة الطوعية أنها تساهم في تحقيق الاستقرار في الخرطوم من خلال توفير الاستقرار للسكان و تمكينهم من المشاركة في عملية إعادة الإعمار والتنمية. وفي تصريح له ل(مجلة اتجاهات) قال المتحدث الرسمي باسم الشرطة السودانية، العميد فتح الرحمن محمد التوم، أن الشرطة نشرت آلاف الجنود خلال عطلة عيد الأضحى المبارك، لتأمين المواطنين و ممتلكاتهم في كافة أنحاء البلاد. و قطع الناطق الرسمي باسم الشرطة بأنه لا توجد تحديات تواجه الشرطة في تأمين مواطني ولاية الخرطوم مشيراً إلى أنها قامت بإكمال انتشارها في كافة محليات الولاية السبعة عبر (١٩٨)

قسم شرطة، و واصلت مهامها حيث أنها انتشرت في كافة المعابر و تقوم بتأمينها تأمينًا كاملاً عبر الارتكازات الشرطية. و زاد أن شرطة ولاية الخرطوم أكملت انتشارها في كافة المحليات وأن الشرطة الاتحادية قدمت تأمينها في كامل دوائر اختصاصاتها و استلمت كل الجسور من القوات المسلحة، و نشرت فيها قواتها بغرض التأمين. و أكد فتح الرحمن أن الشرطة المجتمعية انتظمت في (١٩٢) مركز مجتمعي و مستعدة للانتشار متى ما عاد مواطني الولاية. و قال إن هناك (٤٠٥) هدف للشرطة و يتوقف فقط على عودة المواطنين وتشكيلهم للجان المجتمعية. و أكد أن قوات المباحث قد أكملت انتشارها في كافة أرجاء الولاية و تقوم برصد المتفلاتين، كما أشار إلى أن خدمات الشرطة (المروور، الجوازات) تمهد لافتتاح خدمات الجمهور بأمدردمان و (أبو آدم) لتسهيل الخدمات، مؤكداً انتظام الفحص الآلي في كل من كرري و شرق النيل و انتظام خدمات المروور في كافة أنحاء الولاية، قاطعاً بأن الشرطة عادت بكثافة و قد وعد المجلس السيادي تقديم المعينات اللازمة لقوات الشرطة و سوف تصل تبعاً في القريب العاجل.

و تواجه العودة الطوعية إلى الخرطوم تحديات كبيرة في ظل النقص الحاد في المخزون الغذائي الداعم للعودة الطوعية، بيد أن فتيل النزاع و تدهور الأوضاع الأمنية الأخطر على برنامج العودة الطوعية قد وضع أوزاره عقب القضاء على آخر جيوب التمرد بالولاية، و مع ذلك، فإن تحقيق الاستقرار في الخرطوم يعتمد على جهود واسعة النطاق لإعادة الإعمار، و تحقيق السلام، و توفير الأمن و الاستقرار للسكان بعد أن انطوت الحرب و بدأ السلام ترفرف راياته في طرقات المدينة المنكوبة.





تقرير /محمد أحمد أبوبكر
باحث بمركز الخبراء العرب

من القبلية إلى القومية: استشراف المستقبل عبر إستراتيجية الجسر و المورد

القومي الذي يعيد تعريف «من نحن؟» و «إلى أين نمضي؟».

ثانيًا: الطائفية الجديدة – القبيلة كمؤسسة موازية

تراجع حضور الدولة في معظم الأقاليم أعاد للقبيلة دورها التاريخي، و لكن بشكل أكثر تعقيدًا.

فلم تعد القبيلة مجرد مرجعية اجتماعية، بل تحوّلت إلى كيان أمني وسياسي و اقتصادي يفاوض، يهدد، ويحتكر الموارد، حتى أصبحت الحروب تُدار بأسماء القبائل لا الأيديولوجيا.

الجيل الجديد نشأ في ظل هذه البيئة، ليجد أن انتماءه للقبيلة أضمن من الدولة و أن المصاهرة و التكافل القبلي أهم من الجواز الوطني.

ثالثًا: الشباب السوداني بين التيه و الانهماك

* ما يزيد عن ٦٠٪ من السودانيين تحت سن الثلاثين، و لكنهم الفئة الأكثر تهميشًا و غيابًا عن مراكز اتخاذ القرار.

* بعضهم لجأ إلى الهجرة، وبعضهم إلى حمل السلاح و بعضهم الآخر إلى عزلة نفسية و اجتماعية.

لكن المفارقة أن هؤلاء هم أيضًا أكثر الفئات قدرة على الحلم، و أكثرهم استعدادًا للانخراط في مشروع وطني جامع إذا وُجدت القيادة و الرؤية والبوصلية.

يمر السودان اليوم بأعمق مراحل الانقسامية منذ الاستقلال، حيث تتقاطع خطوط النار و الهوية، وتتماوج الولاءات بين القبيلة، الجهة، والطائفة، بينما تتآكل الدولة المركزية بفعل الحرب، والعجز المؤسسي، و الانهيار الاقتصادي. من رحم هذا الانهيار، تخرج الأسئلة المصيرية: هل يمكن أن ننتقل من دولة تُحكم بالعلاقات الضيقة إلى وطن يتأسس على القومية الجامعة؟ و هل لا تزال لدينا فرصة لبناء مستقبل يتجاوز الدم و النار؟

أولًا: مشهد الأزمات المتداخلة

منذ اندلاع الحرب في أبريل ٢٠٢٣، تعمّقت الأزمة السودانية على ثلاثة محاور:

* المحور الإنساني: ملايين من النازحين داخليًا و المهاجرين إلى دول الجوار يعيشون على حافة المجاعة أو في خيام الشتات.

* المحور السياسي: تلاشت الدولة القومية كما عرفناها، و ظهرت بدائل إدارية وأمنية تقوم على الولاء الجغرافي أو القبلي مما كرّس الانقسام.

* المحور الاقتصادي: أصبحت الأسواق مرآة للفوضى، و انهارت القدرة الشرائية و أصبح المواطن يبحث عن النجاة الفردية بدلاً من المصلحة الجمعية.

هذا المشهد ليس مجرد أزمة طارئة، بل هو انعكاس لانعدام الرؤية الوطنية الجامعة، وضعف العقد الاجتماعي، و غياب المشروع

مشروع إنتاجي مشترك. إستراتيجية «المورد»
تقترح ما يلي:

* إطلاق مشروعات إنتاج زراعي و حيواني في
الولايات بمشاركة المجتمع المحلي و بدعم من
القطاع المصرفي و الشتات.

* خلق عملة رقمية سيادية – مثل نيلكوين – تتيح
إدارة مالية مرنة و تحفّز الاقتصاد المحلي بعيدًا
عن التضخم.

* تدريب وتمكين الشباب و النساء ليصبحوا نواة
الفعل التنموي لا مجرد متلقين للمساعدات.

أصل القضية: من الهشاشة إلى الرؤية

الطريق من القبلية إلى القومية ليس شعاراتياً و
لا عاطفياً، بل يمر عبر بناء عقد اجتماعي جديد،
و شبكة مصالح وطنية تقطع الطريق على أمراء
الحرب و زعماء الولاءات الضيقة.
السودان لا يحتاج إلى معجزة، بل إلى إستراتيجية
تستلهم الواقع، و تستنهض الطاقات وتستثمر في
البشر قبل الحجر.

و هذا هو جوهر ما تقترحه إستراتيجية الجسر
والمورد: وطن يُبنى لا على «من نحن»، بل على
«ماذا سنفعل معاً؟».

المصادر

1. Sudan Inflation Rate – Trading
Economics

2. Sudan Tribune – March Inflation
Report

3. Sudan Tribune – April Inflation
Update

4. Dabanga Sudan – Rural Areas
and Inflation

رابعًا: من الفوضى إلى البناء – أسئلة لا يمكن تأجيلها

* هل يمكن الانتقال من دولة القبيلة إلى دولة
المواطنة؟

* من يدير ما تبقى من السودان؟ و هل ما زالت
هناك فرصة لوحدة البلاد؟

* هل لدينا نموذج أو إستراتيجية يمكن أن ننهض
بها من وسط هذا الركام؟

خامسًا: الإجابة من خلال إستراتيجية الجسر والمورد

١. الجسر: من التنافر إلى الوحدة

ترتكز «الجسر» على فكرة تجاوز الانقسامات
عبر بناء منظومة تعاونية تنموية، تؤمن بضرورة
وصل الريف بالحضر، والقبيلة بالدولة، والمركز
بالأطراف.

تقدم الاستراتيجية منهجًا عمليًا يقوم على:

* تأسيس قواعد بيانات تنموية شاملة تربط المناطق
بفرصها الإنتاجية لا بانتماءاتها السياسية.

* إنشاء مجالس تشاركية محلية تعكس التعدد
السكاني و تحفظ التوازن بين المكونات لا الصراع
بينها.

* التركيز على رؤية وطنية مشتركة في التعليم،
الثقافة، و المناهج تصنع هوية جامعة تتجاوز
الولاءات الصغرى.

٢. المورد: من الهشاشة إلى الإنتاج

لا يمكن للسودان أن يتحرر من القبلية دون

تأثيرات الحرب الإيرانية الإسرائيلية على السودان (قراءة تحليلية في التحولات السياسية و الأمنية و الاقتصادية و إعادة تشكيل التحالفات الإستراتيجية)



بقلم: أحمد حسن الفادني

في الأيام القليلة السابقة طالعنا جميعًا المناوشات الإيرانية الإسرائيلية، و اتجاهات الرأي العالمية و التحليلات السياسية و الاقتصادية سواء كان من كُتّاب و محلّين عرب و غيرهم في القنوات و المواقع الإلكترونية الإخبارية و السياسية عن مآلات الحرب الإيرانية الإسرائيلية على العالم ، و في هذا المقال نتحدث عن تأثيرها على السودان و هو جزء أصيل في منطقة الشرق الأوسط و العالم العربي، حيث تشهد منطقة الشرق الأوسط منذ سنوات تصاعدا في حدة التوترات الإقليمية، إلا أن اندلاع حرب مباشرة بين إيران و إسرائيل - سواء بصورة محدودة أو شاملة - يحمل في طياته تداعيات تتجاوز ساحات المعركة المباشرة إلى أطراف إقليمية بعيدة جغرافيا لكنها متصلة عضويا بمنظومة الأمن و الاقتصاد والسياسة في المنطقة، ومنها السودان.

في هذا المقال، سنقدم رؤية تحليلية متعمقة بعض الشيء لتأثيرات هذه الحرب المحتملة على السودان من الزوايا السياسية والأمنية والاقتصادية، مع قراءة موضوعية في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية التي قد تفرضها مثل هذه المواجهة في عدد من النقاط التي غالبًا ما تكون أكثر اهتمامًا و المتمثلة في الآتي:

أولاً: التأثيرات السياسية: (السودان في قلب شبكة المحاور المتشابكة)

رغم البعد الجغرافي النسبي للسودان عن مسرح العمليات المباشرة بين طهران و تل أبيب، إلا أن موقعه الجيوسياسي يجعله عرضة للتأثر بالمآلات السياسية للحرب، لا سيما في ظل وضعه الانتقالي الهش بعد الحرب و تعقيدات المشهد السياسي الذي ما زال يبحث عن توازن مستقر و من خلال ذلك نرى:

١. انعكاسات الاستقطاب الإقليمي: الحرب بين إيران و إسرائيل ستعيد فرز المحاور في الشرق الأوسط، بين معسكرات داعمة لإيران (كالمحور الشيعي و حلفاء طهران التقليديين) و محاور عربية تسعى لتثبيت تحالفاتها مع الولايات المتحدة و إسرائيل في مواجهة النفوذ الإيراني المتنامي. و في هذا السياق سيجد السودان نفسه أمام ضغوط لإعادة تحديد مواقفه السياسية بوضوح، خصوصاً في ضوء محاولاته السابقة للعودة إلى المجتمع الدولي عبر اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل مقابل التخفيف من العقوبات الأميركية و رفع اسمه من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

٢. تزايد التدخلات الخارجية في الشأن السوداني: أي تصعيد إقليمي بهذا الحجم سيفتح شهية القوى الكبرى و الوسطى لتعزيز نفوذها في السودان، سواء عبر تقديم الدعم السياسي و المالي لبعض الأطراف الداخلية، أو عبر استغلال حالة عدم الاستقرار لاستثمار موقع السودان كنقطة ارتكاز استراتيجية على البحر الأحمر.

٣. تضيق هامش المناورة السياسية: من المرجح أن تضيق الحرب الإيرانية الإسرائيلية هامش المناورة أمام صناع القرار في السودان، حيث ستفرض قوى إقليمية و دولية ضغوطاً على الخرطوم لاتخاذ مواقف منحازة لهذا الطرف أو ذاك، مما قد يعمق الانقسامات الداخلية أو يؤدي إلى اضطراب إضافي في التوازن السياسي الوطني الهش.

ثانياً: التأثيرات الأمنية: (هشاشة الداخل و تعقيد المحيط):

الأمن السوداني شديد الحساسية أمام أي تغيرات إقليمية كبرى نظراً لتركيبة البلاد السياسية و العسكرية المعقدة بعد الحرب المستمرة منذ ٢٠٢٣ و تعبر الآن في ختامها و يمكن ان تحدث تغيرات في الميدان العملياتي من خلال:

١. تصاعد نشاط الميليشيات العابرة للحدود: من غير المستبعد أن تجد بعض الجماعات المسلحة المرتبطة بمليشيا الدعم السريع أو غيرها فرصة لتعزيز حضورها في الإقليم، سواء عبر تهريب السلاح أو عبر تقديم السودان كأرض عبور أو ملاذ مؤقت. و قد تظهر بوادر شبكات تسليح غير شرعية تمر عبر الأراضي السودانية إلى أطراف أخرى في القرن الأفريقي أو الساحل و الصحراء.

٢. تعقيد الأمن البحري في البحر الأحمر: الحرب ستؤثر بشكل مباشر على البحر الأحمر كممر تجاري إستراتيجي، و قد يصبح عرضة لعمليات استهداف متبادل بين القوى المتصارعة (إيران عبر الحوثيين و حلفائها، مقابل محاور إقليمية منوئة). و هذا سينعكس مباشرة على أمن الموانئ السودانية في بورتسودان و سواكن، و ربما يفرض على السودان إعادة التفكير في علاقاته البحرية و الدفاعية مع القوى الكبرى الباحثة عن موطئ قدم في البحر الأحمر.

٣. اختلال توازن القوى الداخلية: في حال تلقي بعض الفصائل المعارضة السودان و دول الجوار دعمًا من أطراف إقليمية مرتبطة بالحرب في السودان، فقد تنشأ تحولات جديدة في موازين القوى الداخلية، سواء في شكل تحالفات جديدة أو تصعيد للحرب و خاصة في الحدود السودانية مع دول الجوار.

ثالثًا: التأثيرات الاقتصادية: (سيف ذو حدين):

من المرجح أن تكون التأثيرات الاقتصادية للحرب الإيرانية الإسرائيلية مركبة و معقدة على السودان، بين فرص محدودة و مخاطر واسعة وذلك من خلال القراءات و التحليلات التالية:

١. ارتفاع أسعار الطاقة و السلع الاستراتيجية: في حال توسع رقعة الحرب إلى استهداف البنى التحتية النفطية في الخليج أو إغلاق مضيق هرمز، ستقفز أسعار النفط و الغاز عالميًا، و بما أن السودان مستورد صاف للنفط بعد انفصال الجنوب، فإن كلفة الطاقة ستتقل كاهل الاقتصاد السوداني، و ترفع معدلات التضخم، و تضغط على الاحتياطات من العملات الصعبة.

٢. تقلبات أسواق الغذاء: أي اضطراب في سلاسل الإمداد العالمية بسبب الحرب سينعكس على أسعار القمح و السلع الغذائية، مما يفاقم أزمة الأمن الغذائي في السودان الذي يعتمد جزئيًا على الاستيراد في بعض المواد الأساسية.

٣. فرص محدودة في الأسواق البديلة: في المقابل، قد يجد السودان فرصة محدودة في التوسع في بعض أسواق التصدير الزراعي و الغذائي لتغطية جزء من الفجوات التي تخلقها الحرب في أسواق المنطقة، خصوصًا في ظل اهتمام بعض الدول الخليجية بتأمين وارداتها الغذائية من مصادر قريبة و مستقرة نسبيًا.

رابعًا: إعادة تشكيل التحالفات الإستراتيجية (خراطم جديدة للعلاقات السودانية):

الحرب ستخلق بيئة سياسية مغايرة تمامًا في الشرق الأوسط و القرن الأفريقي، و قد تفتح الباب أمام إعادة رسم العلاقات السودانية على النحو الآتي:

١. تعزيز محور البحر الأحمر: قد يصبح البحر الأحمر محورا لتحالفات دفاعية جديدة، تشارك فيها دول الإقليم إلى جانب قوى دولية كأميركا و الصين و روسيا، مما قد يفتح أمام السودان فرصا لمشاركة أمنية و استثمارية، لكنه في ذات الوقت قد يجعله عرضة لضغوط سيادية و مخاطر الاصطفاف الحاد.

٢. إعادة التقييم مع الخليج: ستسعى الدول الخليجية لتعزيز عمقها الأمني في السودان كأحد خطوط الحماية الخلفية في حال امتداد المواجهة مع إيران عبر أذرعها في اليمن و البحر الأحمر، مما يرفع



فرص الدعم الاقتصادي مقابل تعزيز الشراكات الأمنية و الاستثمارية، لكن الأقرب هو التقارب أو التحالف المصري السوداني في هذا الشأن و ذلك لقناعة الدولتين أنهما يمثلان عمق إستراتيجي أذلي. ٣. مناورة متجددة مع المحاور الدولية: قد يتيح الوضع الجديد للسودان فرصة تفاوضية مع القوى الكبرى التي ستتسابق لتثبيت نفوذها في المنطقة، سواء عبر الدعم التنموي أو عبر تقديم تنازلات سيادية تمس طبيعة استقلالية القرار الوطني.

و في الختام، السودان أمام اختبار مركب و معقد، إن اندلاع حرب مباشرة بين إيران وإسرائيل سيضع السودان أمام اختبار استراتيجي بالغ التعقيد، إذ أن قدرة السودان على إدارة موازينه الداخلية والخارجية ستكون مرهونة بمدى كفاءة مؤسساته في قراءة المتغيرات و تكييف سياساته وفق معادلات واقعية تحمي استقراره الوطني دون أن يتحول إلى ساحة نفوذ بالوكالة.

و في ظل وضع السودان الانتقالي الهش، تزداد الحاجة إلى خطاب وطني عقلاني و رؤية إستراتيجية متوازنة تنأى بالبلاد عن الانجراف في محاور صراعية قد تفوق قدرته على تحمل تبعاتها، مع السعي لتعظيم الفرص المحدودة التي قد تتيحها التحولات الإقليمية، في إطار مشروع وطني جامع يعيد للسودان دوره كدولة إقليمية مستقلة و وازنة.

(العاقل طبيب نفسه).





الأزمة الصحية في السودان بعد حرب أبريل 2023: تحديات واستراتيجيات التعامل ..

د. غادة الهادي يوسف أحمد
متخصصة في دراسات الكوارث
والتنمية الريفية المستدامة

مقدمة

شهد السودان منذ اندلاع حرب أبريل 2023 واحدة من أعنف الأزمات الصحية في تاريخه الحديث، حيث أدت الصراعات المسلحة إلى انهيار شبه تام في النظام الصحي الوطني. هذا الانهيار تسبب في حرمان الملايين من الرعاية الصحية الأساسية، و تفاقم تفشي الأمراض الوبائية، و ظهور تحديات إنسانية معقدة في مناطق النزاع و مخيمات النازحين (World Health Organ- ization [WHO], 2024).

تسلط هذه المقالة الضوء على التأثيرات الصحية للحرب، و تحليل التحديات الرئيسية التي تواجه النظام الصحي، بالإضافة إلى استعراض الاستراتيجيات و الآليات المقترحة للتعامل مع هذه الأزمة، مع التركيز على أهمية الوعي المجتمعي و الشراكات الوطنية و الدولية.

خلفية الأزمة و تأثير الحرب على النظام الصحي

أدت الحرب إلى تدمير البنى التحتية الصحية بشكل واسع، حيث أصبحت أكثر من 70% من المستشفيات في المناطق المتأثرة غير صالحة للعمل (WHO, 2024). كما نزح عدد كبير من الكوادر الطبية، بينما تعاني البلاد من نقص حاد في الأدوية و المستلزمات الطبية الأساسية (Sudan Ministry of Health [MoH], 2024).

تفاقمت الأوضاع مع تفشي أمراض مثل الكوليرا، التيفوئيد، وحمى الضنك، وذلك نتيجة لتلوث مصادر المياه وانقطاع خدمات الصرف الصحي (United Nations International Children's Emergency Fund [UNICEF], 2024). كما أدى



النزوح الجماعي الذي تجاوز 11 مليون نازح داخليًا إلى زيادة الضغط على المناطق المستضيفة وخدماتها الصحية (International Organization for Migration [IOM], 2024).

التحديات الرئيسية في الوضع الصحي الراهن

1. انهيار النظام الصحي: تدمير المستشفيات و تعطل خدمات الرعاية الصحية الأولية، خاصة خدمات الأمومة والطفولة، بالإضافة إلى نقص الكوادر المؤهلة (WHO, 2024).

2. تفشي الأوبئة: انتشار أمراض وبائية مثل الكوليرا، التيفوئيد و حمى الضنك، مع تسجيل آلاف الإصابات و الوفيات (UNICEF, 2024).



3. سوء التغذية والمجاعة: يعاني ملايين الأطفال والنساء من سوء التغذية الحاد، مع ظهور حالات مجاعة في بعض المناطق (UNICEF, 2024).

4. النزوح والازدحام: انتقال أعداد هائلة من السكان إلى مناطق أخرى، مما أدى إلى تكديس الخدمات و نقص الموارد (IOM, 2024).

5. شح الموارد و التمويل: ضعف الدعم المالي و تأخر وصول المساعدات الإنسانية بسبب انعدام الأمن و صعوبة الوصول إلى المناطق المتأثرة (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs [OCHA], 2024).

6. ضعف الوعي المجتمعي: انتشار الشائعات ومقاومة حملات التطعيم والتوعية الصحية (International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies [IFRC], 2021).



الاستراتيجيات والآليات المقترحة للتعامل مع الأزمة

1. تعزيز الرصد الوبائي المجتمعي

تفعيل أنظمة مراقبة تعتمد على المجتمعات المحلية، عبر تدريب متطوعين صحيين للإبلاغ المبكر عن تفشي الأمراض، مما يسمح باستجابة سريعة وفعالة (IFRC, 2021).

2. إنشاء عيادات متنقلة

تجهيز وحدات طبية متنقلة لتقديم الخدمات الأساسية في المناطق النائية ومناطق النزاع، لسد الفجوات الناتجة عن تعطل المستشفيات (WHO, 2024).

3. بناء قدرات الكوادر الطبية

توفير تدريب مكثف للكوادر الطبية والمتطوعين في الإسعافات الأولية، وإدارة الأوبئة، والدعم النفسي، مع التركيز على الاستمرارية والتطوير المهني (WHO, 2023).

4. تأمين إمدادات الأدوية والمستلزمات

إنشاء شبكات لوجستية قوية لضمان وصول الأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية، بالتعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات الدولية (OCHA, 2020).

5. حملات التوعية الصحية المجتمعية

إطلاق حملات إعلامية مستمرة، باستخدام وسائل الإعلام المحلية واللغات واللهجات المحلية، لتوضيح أهمية النظافة، التطعيمات، والتدابير الوقائية (IFRC, 2021).

6. توفير الدعم النفسي والاجتماعي

إنشاء مراكز ومبادرات لدعم النازحين والمتضررين نفسيًا واجتماعيًا، للتخفيف من آثار النزاع وتعزيز صمود المجتمعات (WHO, 2023).

7. تحسين مصادر المياه النظيفة والصرف الصحي

تنظيم حملات تعقيم المياه، و توزيع أدوات تنقية المياه، وإعادة تأهيل شبكات المياه و الصرف الصحي بالتعاون مع الهيئات المختصة (UNICEF, 2024).

دور المجتمع المحلي و الشركاء في الاستجابة الصحية

يُعتبر المجتمع المحلي القلب النابض لأي استجابة صحية ناجحة في أوقات الأزمات، وخاصة في ظروف النزاعات المسلحة التي تعاني فيها الدولة من ضعف مؤسساتها.

يمتلك المجتمع المحلي المعرفة المباشرة بالواقع الجغرافي، الاجتماعي، والاقتصادي، مما يمكنه من تقديم استجابات سريعة وفعالة تفوق أحيانًا القدرات الرسمية.

أهمية إشراك المجتمع المحلي

1. المعرفة الميدانية الدقيقة:

يملك أفراد المجتمع فهماً عميقاً لاحتياجاتهم الصحية، وأنماط تفشي الأمراض، والأماكن الأكثر خطورة. وهذا يسمح للرصد المبكر و التدخل الفوري (IFRC, 2020).

2. تعزيز الثقة والتواصل:

يعمل المجتمع المحلي كجسر تواصل بين السكان والجهات الصحية، مما يسهل نشر المعلومات الصحية الموثوقة، ويحد من انتشار الشائعات والمعلومات المغلوطة (WHO, 2023).

3. تعبئة الموارد البشرية والمادية:

يستطيع المجتمع تعبئة متطوعين من السكان المحليين، لتقديم الدعم الطبي الأولي، حملات التوعية، والمساعدة اللوجستية، مما يعوض النقص الحاصل في الكوادر المؤهلة (Sudan Volunteering Report, 2023).

4. دعم الاستدامة:

المشاركة المجتمعية تعزز من استمرارية الخدمات الصحية بعد انتهاء الأزمات، من خلال بناء القدرات المحلية وتأسيس آليات إدارة صحية قائمة على الذات (IFRC, 2021).

آليات تفعيل دور المجتمع المحلي

لجان الأحياء:

هي وحدات مجتمعية تتشكل من السكان المحليين لتنظيم العمل الصحي داخل الأحياء، تتولى مهام التوعية، التنسيق مع الجهات الصحية، والتبليغ عن الحالات الطارئة (IFRC, 2020).

التدريب و التأهيل:

برامج تدريبية تستهدف المتطوعين وأفراد المجتمع في الإسعافات الأولية، مراقبة الأمراض، والدعم النفسي، لتمكينهم من أداء أدوارهم بكفاءة (WHO, 2023).

شراكات فاعلة:

ربط المجتمع المحلي مع منظمات المجتمع المدني، المنظمات التطوعية، والهيئات الحكومية يخلق شبكة دعم قوية تزيد من فعالية الاستجابة (Sudan Volunteering Report, 2023).

إعلام الكوارث المجتمعي:

استخدام قنوات اتصال محلية، مثل الإذاعات المجتمعية ووسائل التواصل الاجتماعي، لنشر التوعية الصحية، التعليمات الوقائية، و أحدث المعلومات، مما يزيد من وعي السكان (IFRC, 2021).

التحديات التي تواجه المجتمع المحلي

نقص التمويل والدعم الفني.

مخاطر أمنية في مناطق النزاع.

ضعف البنية التحتية.

مقاومة بعض أفراد المجتمع لبعض التدخلات الصحية بسبب العادات أو الخوف من الأمراض.

دور الشركاء الدوليين والمحليين

تقدم المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية، اليونيسف، والهلال الأحمر دعماً مادياً وفنياً هاماً لتدريب المجتمعات المحلية وتوفير الموارد، بينما تظل المنظمات المحلية و المبادرات التطوعية هي الركيزة التي تنفذ العمل الميداني بشكل مباشر (WHO, 2024).

التوصيات

تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات الوطنية والدولية لضمان وصول المساعدات وتنفيذ البرامج الصحية بشكل فعال (OCHA, 2024).

تطوير نظم رصد صحية مبكرة تعتمد على المجتمعات، لتمكين الاستجابة السريعة لأي تفشيات وبائية (IFRC, 2021).

استثمار في تدريب وبناء قدرات الكوادر الطبية والمتطوعين لرفع جاهزيتهم في إدارة الأزمات الصحية (WHO, 2023).

تكثيف حملات التوعية الصحية لتغيير السلوكيات الخاطئة وزيادة الالتزام بالإجراءات الوقائية (IFRC, 2021).

توفير الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين لمساعدتهم على التكيف والتعافي (WHO, 2023).

العمل على إعادة بناء بنية تحتية صحية مرنة قادرة على مواجهة الأزمات المستقبلية (WHO, 2024).

تواجه السودان تحديات صحية جسيمة جراء الحرب التي عصفت بها منذ أبريل 2023، ولكن من خلال الاستراتيجيات و التعاون الفعال بين المجتمع المحلي، الحكومة، و المنظمات الإنسانية، يمكن تخطي هذه الأزمة و تحقيق نظام صحي أكثر مرونة و استدامة.

إن إشراك المجتمع و تفعيل دوره هو المفتاح لضمان نجاح جهود الاستجابة و التعافي و لبناء مستقبل صحي أفضل لكل السودانيين.

قائمة المراجع

International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies. (2021). Community engagement and accountability in emergencies. <https://www.ifrc.org>

Sudan Ministry of Health. (2024). Health sector damage assessment report.

International Organization for Migration. (2024). Sudan displacement report.

United Nations International Children's Emergency Fund. (2024). Sudan humanitarian action for children – situation report.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2024). Sudan health emergency situation report.

World Health Organization. (2020). Humanitarian logistics guidelines. <https://www.who.int>

World Health Organization. (2023). Sudan health emergency report.

World Health Organization. (2024). Sudan health system emergency update.

Sudan Volunteering Report. (2023). The role of local volunteer groups in crisis response.

مركز الخبراء العرب للخدمات الصحفية ودراسات الرأي العام



نتائج إستطلاع الرأي العام عن شبهات الفساد العالي والإداري وآليات وطرق حماية المال العام 25 / يونيو 2025م

شهد السودان منذ اندلاع الحرب أوضاعاً استثنائية أثّرت على أداء مؤسسات الدولة، لا سيما أجهزة الرقابة والمحاسبة، وقد تزايدت في الآونة الأخيرة أحاديث الرأي العام ووسائل الإعلام حول تفشي ممارسات يُشتبه في ارتباطها بالفساد في مجالات متعددة، مما أثار مخاوف بشأن تراجع الشفافية وتعطل آليات الضبط والمساءلة.

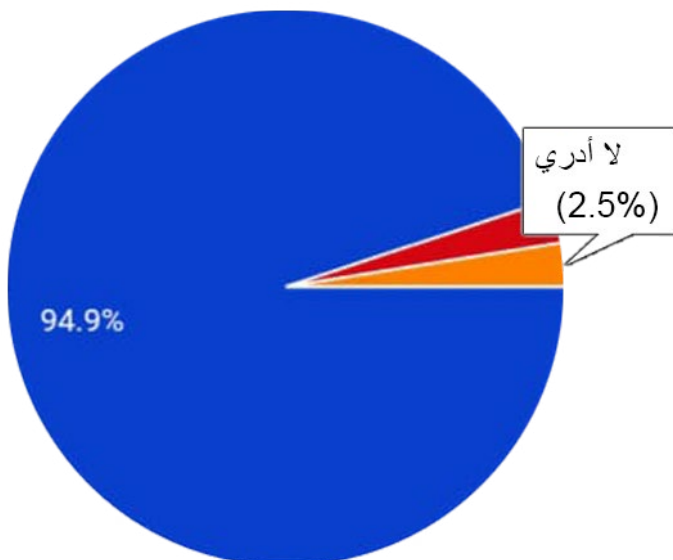
في هذا السياق، طرح مركز الخبراء العرب للخدمات الصحفية ودراسات الرأي العام استطلاعاً شاملاً بهدف رصد اتجاهات الرأي العام السوداني حول واقع وشبهات الفساد، ومستوى الثقة في مؤسسات الرقابة، وتقييم مدى تأثير تلك الظواهر على حياة المواطنين والخدمات العامة، إضافة إلى استجلاء آراءهم بشأن سبل المكافحة الممكنة في الظروف الراهنة... شارك في الاستطلاع عدد 18,407 مشاركاً من داخل وخارج السودان ومن خلف المهن زوا التخصصات والاعمار

1/ اتجه وجدان المواطن السوداني للتعبير عن حالة من الاستياء من إفرازات الحرب على مختلف أوجه الحياة بالبلاد، حيث أكد ٨٧,٢% من المشاركين في الاستطلاع أن الشائعات حول الفساد قد تزايدت بشكل لافت بعد اندلاع الحرب، بينما قال ٧,٢% فقط إنها لم تزد، و ٥,٦% لم يحددوا موقفهم.

2/ في رأس العديد ممن شملهم الاستطلاع، لم تعد الحرب مجرد مواجهة عسكرية، بل قد تصبح مسرعاً مرعباً للفساد، حيث رأى ٦٤,١% من المستطلعين أن الحرب بمختلف تأثيراتها ساهمت بشكل كبير في ازدياد الفساد، و ٢٨,٣% قالوا «إلى حد ما»، وتخالفهم الرأي نسبة ٥,٦% نفت التأثير، و ٢% ذكروا أنهم لا يعلمون. والواقع يقول إن البندقية لا تمارس القتل فحسب، بل يمكن أن تفتح الأبواب لجيوب لا تشبع!

3/ في شهادة قاسية، قال ٤٩,٢% إن الفساد في المؤسسات العامة «مرتفع جداً»، و ٣٥% قالوا إنه «مرتفع»، وقاربتهم نسبة ١١,٢% وصفوه بـ«المتوسط»، بينما عارضتهم بقوة نسبة ٤,٦% قالت إنه «منخفض»، ولم يقل أحد إن الفساد غير موجود! ... فالفساد إذن ليس استثناءً، بل القاعدة.

4/ من خلال الاستطلاع، لم يفرق المشاركون كثيرًا بين الفساد المالي أو الإداري بشكل منفصل، بل رأوا تحالفًا شرسًا مزدوجًا ينهش جسد المواطن السوداني؛ فقد أجاب ٨٩,٥% بأن مظاهر الفساد المنتشرة هي فساد مالي وإداري معًا، و ٦% قالوا إداري فقط، ونسبة ٢% ترى أنه فساد مالي فقط، و ٢,٥% ذكروا أنهم لا يدرون. لكننا الإجابة تريد القول: باتحاد المال والإدارة في جريمة واحدة ضد الوطن!

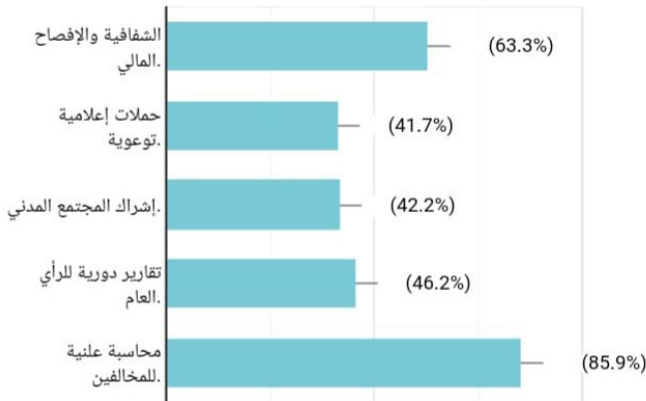
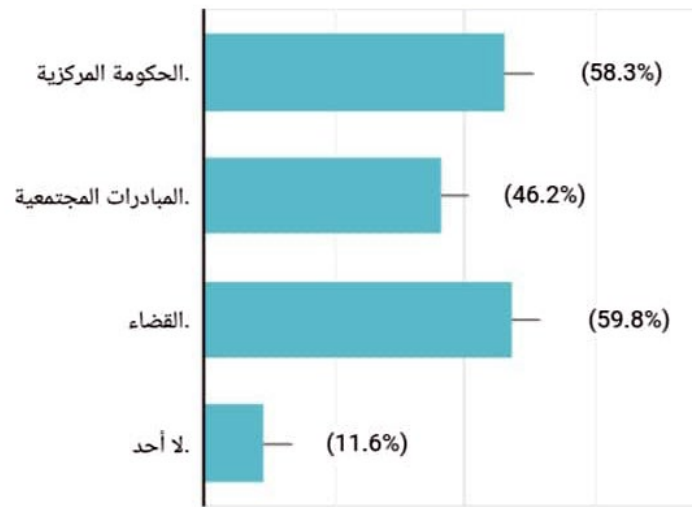


5/ بحثًا عن أسباب هذا التمدد والانتشار، فقد أكدت ٩٤,٩% من المستطلعين أن غياب الرقابة والمحاسبة هو السبب الرئيسي وراء تفشي الفساد؛ فالذئاب تجوّلت بحرية لأن المؤسسات الحارسة منهوبة أو مدمّرة بفعل العدوان عليها. ونسبة ٢,٦% نفت أن يكون غياب أجهزة المحاسبة هو السبب، فيما ذكرت نسبة ٢,٥% أنها لا تدري الإجابة.

6/ قياسًا للثقة بين الناس والأجهزة الرقابية، فقد وصف ٣٨,٧% ثقتهم بأنها «ضعيفة»، و ١٩,٦% قالوا إنها «منعدمة»، في مقابل ٢٨,١% توسطوا في الإجابة حينما وصفوها بـ«متوسطة»، و ١٣,٦% من المشاركين أكدوا أن لديهم «ثقة كبيرة» في الأجهزة الرقابية.

7/ ورغم الحرب والجراح، أطلق الشعب صرخة مدوية: «نريد محاربة الفساد الآن!»، فقد أيد ٩٣,٨% تفعيل أجهزة مكافحة الفساد فورًا دون تأجيل، بينما فضل ٥,٦% تأجيلها، و ٠,٦% فقط لا رأي لهم. فالشعب، في ألمه، لا يقبل أن تتحول الحرب إلى فرصة لنهب الموارد وزيادة حالات الفساد.

8/ عند سؤال المشاركين عن الجهة التي يعتقدون أنها الأكثر قدرة على مكافحة الفساد، مع إتاحة اختيار أكثر من جهة، أجابت نسبة ٥٩,٨% أن القضاء هو الأكثر قدرة، و ٥٨,٣% رشحوا الحكومة المركزية، و ٤٦,٢% قالوا المبادرات المجتمعية. في حين تبدي اليأس لدى نسبة ١١,٦% ذكرت بصراحة أن «لا أحد قادر حاليًا على محاربة الفساد في الوضع الراهن».



9/ عند سؤال المشاركين عن الوسائل الأنجع لمكافحة الفساد، أجمع ٨٥,٩% على أن المحاسبة العلنية للمفسدين هي السلاح الأقوى، تليها الشفافية المالية، والتقارير الموجهة للرأي العام، وإشراك المجتمع المدني. ويبدو أن الرأي العام لا يريد عدالة تتم خلف الأبواب المغلقة، بل على مرأى من الوطن كله!

10/ من خلال الاستطلاع، بدا مهمًا الإشارة إلى ضعف الثقافة القانونية لدى عينة المشاركين، وهي مأساة حقيقية؛ فقد قال ٦٠,٩% إنهم فقط سمعوا بقانون مكافحة الثراء الحرام، و ٢٩,٩% يعرفونه جيدًا، بينما ٩,٢% لا يعرفونه إطلاقًا. وبالتالي، يصبح من الأهمية بمكان طرح السؤال: كيف يُقاتل المواطن الفساد وهو لا يعرف أدوات المواجهة؟

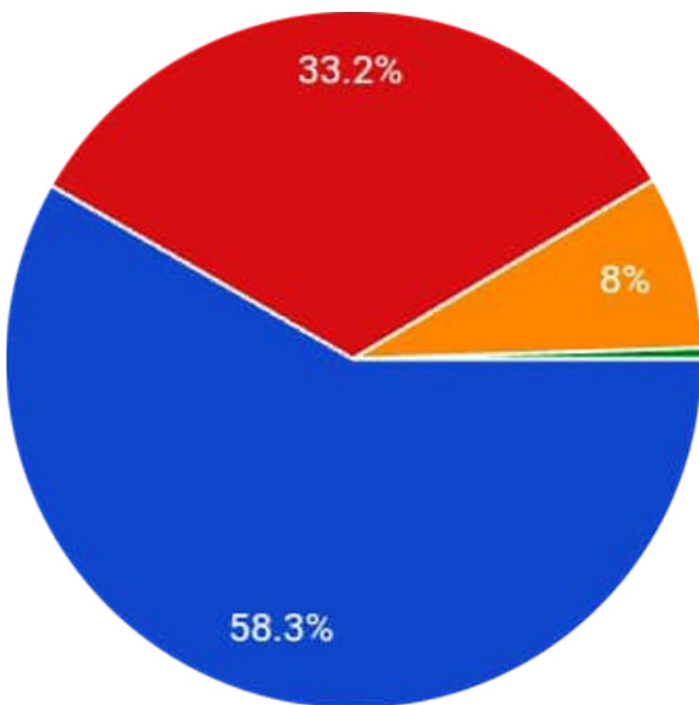


11/ وتأكيدًا لغياب الكفاية في التشريعات والنصوص القانونية الحالية، رأى ٣٧,٢% من المشاركين أن البلاد تحتاج إلى تصميم وابتكار قوانين وتشريعات جديدة تمامًا، بينما أشارت نسبة ٣٥,٢% إلى إمكانية تحسين القوانين الحالية بالتعديلات المناسبة، في مقابل نسبة ١٨,١% فقط يرون أن القوانين كافية، وأن العلة ربما تكمن في الإرادة والعزم والتصميم.

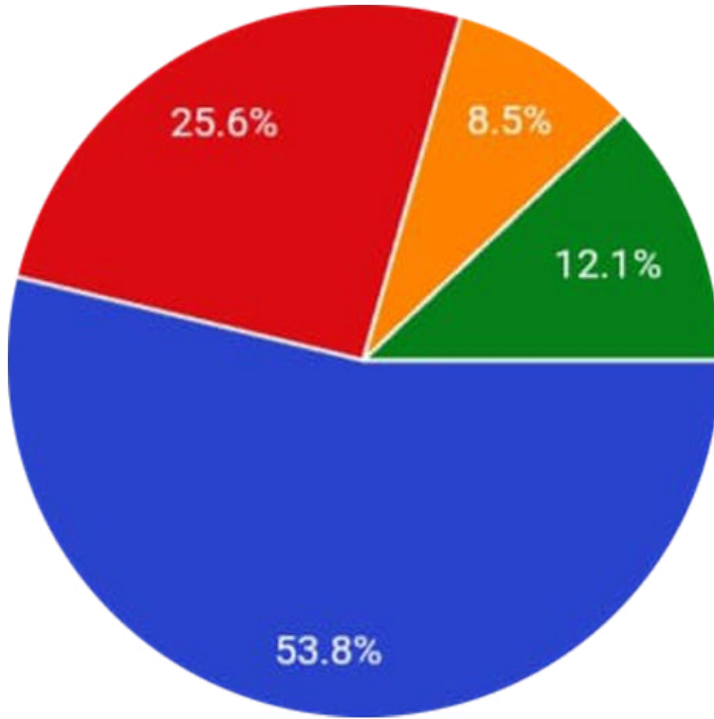
12/ افترض المشاركون في الاستبيان، عند منحهم فرصة تعدد الخيارات، أن هناك العديد من العقوبات تحول دون محاربة الفساد وتطبيق القانون بشكل قوي؛ حيث اعتبرت نسبة ٦٨,٨% أن التدخلات السياسية والقبلية والأمنية هي المعوق الأكبر، و٦٤,٣% أشاروا إلى غياب الإرادة السياسية، و٦,٣% إلى ضعف الأجهزة العدلية، فيما حمل ٣٤,٧% الحرب المسؤولية، وقالوا إنها شبكة معقدة تخنق كل محاولة للتطهير.

13/ سعيًا لتكريس وزيادة فرص الحل، أيدت نسبة ٨٠,٣% إنشاء مفوضية مستقلة لمكافحة الفساد، هيئة تُطهر ولا تتبع، وتعاقب ولا تتواطأ. في حين رفضت قيامها ١٦,٢%، وأشارت نسبة ٣,٥% إلى امتناعها عن إبداء رأيها.

14/ في عالم اليوم، يرى المشاركون في الاستطلاع أن المعركة ضد الفساد لن تنجح بدون شراكات رقابية تجمع بين الإعلام والمجتمع المدني؛ فقد قال ٥٨,٣% إن إشراك المجتمع المدني في الرقابة ضروري جدًا، و٣٣,٢% قالوا «نعم، ولكن بشروط»، و٨% يرفضون مشاركة الإعلام والمجتمع المدني، والبقية بلا رأي. والحكمة تقول: «المال السائب يعلم السرقة».



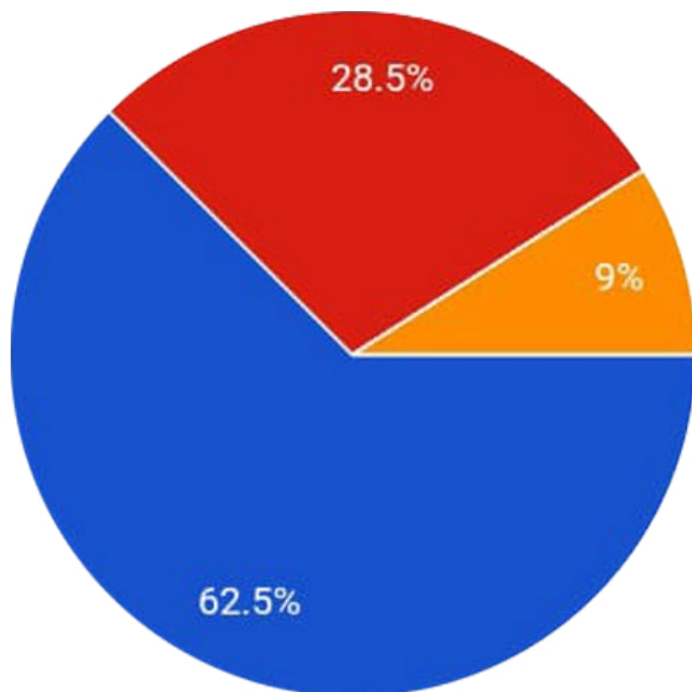
15/ بحسب رأي ٤٩,٧%، فإن الحرب وظروف غياب أجهزة الرقابة والمحاسبة وقّرت غطاءً عميقاً للفساد، بينما قال ٤٧,٢% إنها لم تؤثر، ولم توفر أي غطاء، وإن الحرب تخفي كل شيء ما عدا جرائم الفساد، في حين تحفظت نسبة ٣,١% عن الإجابة، وذكروا أنه لا رأي لهم.



16/ المخيف في نتائج الاستطلاع هو وجود قناعة عالية بتأثير الحرب في جعل الفساد مبرراً أو مقبولاً. وعند سؤال: «ما هو تأثير الحرب في جعل الفساد مبرراً أو مقبولاً لدى بعض الجهات أو الأفراد؟»، جاءت الإجابات كالتالي:

- 53.8% قالوا: كبير جداً
- 25.6% قالوا: متوسط
- 8.5% قالوا: ضعيف
- 12.1% قالوا: لا يوجد تأثير

17/ يقيّناً أن طائلة حكومة د. كامل إدريس هناك، لكن الرأي العام حدّد وجهته بوضوح؛ حيث قال ٦٥,٨% إن مكافحة الفساد يجب أن تكون «أولوية قصوى»، فلا نهضة بدون تطهير، ولا حكومة بدون مصداقية. بينما قالت نسبة ٢٩,١%: «نعم، ولكن إلى جانب أولويات أخرى»، و ٣,١% يرونها غير أولوية، والبقية لا يعلمون.



18/ ختاماً، ورغم كل الألم، لا يزال الأمل يتنفس بين الركّام؛ فقد عبّر ٦٢,٥% عن تفاؤلهم بحدوث تطور في مكافحة الفساد في الفترة القادمة، ونسبة ٢٨,٥% لا يشاركونهم الأمل، و ٩% مترددون. إنها شعلة ضوء في نفق طويل...

(المواجهات الايرانية الإسرائيلية)..

تداعيات اقتصادية



تقرير: سنهوري عيسى

اندلاع المواجهات الايرانية الإسرائيلية ينذر بتداعيات كبيرة و خطيرة علي المستوي الإقليمي و الدولي، و ربما يقود لحرب عالمية إذا توسع نطاق المواجهات، الأمر الذي يُلقي بظلاله السالبة و التأثير المباشر علي الدول المجاورة لإيران و إسرائيل خاصة دول الخليج و مصر و على الاقتصاد العالمي و الإقليمي و السوداني.

تأثر دول الخليج و مصر

ويرى الخبير الاقتصادي د.محمد النابر أن الحرب الإيرانية الإسرائيلية لها تأثيرات كبيرة و خطيرة علي دول الخليج و مصر لجوارها إلى إيران و إسرائيل.

تداعيات اقتصادية متوقعة

و أضاف د. النابر: "ستتفاقم التداعيات الاقتصادية و الأمنية و العسكرية حال توسع دائرة الحرب و إغلاق إيران للممرات المائية في مضيق هرمز و باب المندب الأمر الذي يؤثر علي الاقتصاد العالمي و الإقليمي و السوداني بارتفاع أسعار السلع و الخدمات و خاصة النفط، بجانب تأثير سلاسل الإمداد للسلع و الخدمات مما يدفع العديد من الدول إلى بناء مخزونات من السلع تحسباً لارتفاعها و انعدام هذه السلع إذا توسعت دائرة الحرب و التي ستؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية و تأثير

و توقع محللون سياسيون و اقتصاديون، تفاقم التداعيات الاقتصادية و الأمنية و العسكرية حال توسع دائرة الحرب و إغلاق إيران للممرات البحرية في مضيق هرمز و باب المندب، الأمر الذي سيؤثر علي الاقتصاد العالمي و الإقليمي و السوداني بارتفاع أسعار السلع و الخدمات و خاصة النفط، إلى جانب تأثير سلاسل إمداد السلع الغذائية، فيما تتأثر بصورة مباشرة دول الخليج و مصر لجوارها إلى إيران و إسرائيل، فضلاً عن تأثير سوق العمالة الأجنبية و المغتربين بدول المهجر، كما سيتأثر السودان و لن يكون بمعزل عن التداعيات الاقتصادية و الأمنية حال توسع دائرة الحرب الإيرانية الإسرائيلية.



زيادة تكاليف التأمين و النقل

و مضى كمال كرار إلى القول: "من المؤكد ستزداد أسعار النفط بزيادة تكاليف التأمين و النقل، او بسبب الخشية من أن يتطور الصراع و يؤثر على إنتاج النفط بالمنطقة".

كروت الضغط الإيرانية

و نوه كمال كرار إلى أن إيران تمتلك كروت ضغط عديدة يمكن استخدامها، منها إغلاق مضيق هرمز و توقف إمدادات النفط إلى الأسواق العالمية و بالتالي الضغط اقتصادياً على دول الخليج بما فيها السعودية و العراق و الكويت.

إنهاء إسرائيل

و أضاف كرار: "في المقابل فإن استمرار الحرب سينهك إسرائيل فاستمرار المواجهات يستنزف إسرائيل و قدراتها العسكرية في ظل مشاكل داخلية تواجهها حكومة نتنياهو و محاولات جرت من قبل لسحب الثقة منها، كما أن إسرائيل نفسها باتت تحارب علي الأقل في أربع جبهات مشتتة إيران، و لبنان، واليمن و غزة مما سيفاقم أزماتها السياسية و الاقتصادية".

وبال علي العالم

و في السياق يرى الصحفي و المحلل السياسي الأستاذ محجوب عروة أنه إذا استمرت الحرب الإيرانية الإسرائيلية لأشهر، و ضيقت إسرائيل علي إيران فقد تضطر إيران إلى إغلاق مضيق هرمز، و سيكون ذلك (وبالاً) علي العالم بارتفاع سعر البترول، و ربما تدفع الأوضاع لحرب عالمية لا تبقى و لا تذر، و حينها انسوا دول الخليج العربي.

إمدادات النفط بالأسواق العالمية إذا توقفت إيران عن ضخ النفط أو أغلقت مضيق هرمز و باب المندب."

تأثر الاقتصاد السوداني

واكد د. الناصر، ان الاقتصاد السوداني سيتأثر بتداعيات الحرب الإيرانية الإسرائيلية، و لن يكون بمعزل عن التأثير بهذه الحرب إذا توسع نطاقها و طال أمدها و أصبحت مواجهة مفتوحة و تم إغلاق الممرات المائية البحرية.

و أضاف د. الناصر: "سيتأثر السودان بصورة مباشرة من إغلاق الممرات المائية البحرية بارتفاع اسعار النفط العالمية وتأثر امدادات سلاسل السلع و الخدمات وخاصة النفط، كما ستتأثر حركة الموانئ و إيراداتها إذا استمرت الحرب الايرانية الإسرائيلية إلى فترة طويلة أو توسع نطاقها، الأمر الذي يتطلب وضع التدابير اللازمة لشراء مخزونات من السلع تحسباً لارتفاعها في الأسواق العالمية، بجانب التركيز علي تأمين الغذاء محلياً و تشجيع المزارعين و المصنعين و المصدرين و الممولين لضمان إنجاح الموسم الزراعي".

تأثر إمدادات النفط

و في نفس السياق يرى الخبير الاقتصادي الأستاذ كمال كرار أن النزاع العسكري بين إيران و إسرائيل يدور في منطقة هامة من النواحي الاقتصادية و الجغرافية و السياسية.

و أضاف كرار: "هذه المنطقة تنتج ما يقارب ثلث النفط العالمي و تحتوي على أكثر من نصف احتياطي النفط الخام في العالم، كما أنها غنية بالغاز الطبيعي، كما أن الخليج العربي نفسه يقع في منطقة تتوسط العالم ، مما يجعله ممراً مائياً حيويًا للتجارة بين الشرق و الغرب، حيث يمر حوالي ٦٠٪ من النفط المنقول بحرًا عبر الخليج العربي، مما يجعله من أكثر الممرات المائية ازدحامًا في العالم، و بالتالي فاستمرار المواجهات يؤثر على حركة النقل و على الإنتاج و التبادل التجاري خاصة إذا كانت التوقعات تصب في اتجاه تصعيد الصراع".

المؤسسات العدلية بالخرطوم.. إرادة الحضور وموانع الغياب



تقرير / عبد الله بشير



بعد إعلان ولاية الخرطوم خالية من تواجد مليشيا الدعم السريع، اتجهت الأنظار إلى مثلث العدالة (الشرطة/ النيابة/ القضاء) التي يعتبر وجودها ضرورياً بالتزامن مع بدء عودة المواطنين للولاية، خاصة فيما يتعلق بالانتشار الأمني ورد الحقوق إلى أصحابها و منع أخذ القانون بالقوة.

الشرطة تحقق الانتقال السريع

في أبريل الماضي، شرعت قوات الشرطة في تنفيذ مصفوفة الانتقال لولاية الخرطوم و مباشرة مهامها من عاصمة البلاد، تنفيذاً لتوجيهات المجلس السيادي و مجلس الوزراء بممارسة الحكومة الاتحادية لمهامها من ولاية الخرطوم.

وفي تصريح للناطق الرسمي باسم قوات الشرطة العميد فتح الرحمن محمد التوم أوضح أن الشرطة باشرت مهامها الأمنية و القانونية والخدمية من خلال مصفوفة زمنية تشمل خمس مجموعات للانتقال من ولاية البحر الأحمر بدأت بهيئة تأمين المرافق، قيادة قوات الاحتياطي المركزي، والتوجيه والخدمات، التدريب، المباحث الجنائية المركزية، الشرطة المجتمعية، تلتها مجموعة ضمت الجوازات والسجل المدني، الإمداد، المرور، مكافحة المخدرات، مباحث التموين وحماية المستهلك، الاتصالات و تقانة المعلومات و الإدارة العامة للحدود، ليستمر انتقال بقية المجموعات تباعاً.

و أشار العميد فتح الرحمن إلي أن الشرطة تهدف من هذه الخطوة للانتقال السريع للولاية لتساهم في عمليات تحقيق الأمن و



الاستقرار، وبسط هيبة الدولة، و سيادة حكم القانون، و تأمين المواقع الإستراتيجية المهمة وممتلكات المواطنين، و تقديم الخدمات الشرطية الأساسية بجانب المساهمة في جهود تطبيع الحياة المدنية و تأمين العودة الآمنة لمواطني الولاية لديارهم.

و أحكمت الشرطة السيطرة الأمنية بولاية الخرطوم بعد أن تم تحريرها من مليشيا الدعم السريع المتمردة و مباشرة مهامها من قلب العاصمة الخرطوم.

و أوضح وزير الداخلية الفريق خليل باشا سايرين مشاركة قيادات الوزارة في اجتماع لجنة تنسيق شؤون الخرطوم لمعالجة الإشكاليات التي تعاني منها العاصمة بسبب الحرب، و تدشين برنامج عودة مؤسسات الدولة للعاصمة الخرطوم، باعتبار ان وزارة الداخلية رأس الرمح في برنامج العودة، و المشاركة في تهيئة البيئة المناسبة من خلال الانتشار الشرطي الواسع لاستتباب الأمن و مكافحة الظواهر السالبة، بالإضافة الى المشاركة في عمليات دفن الجثث، و إزالة الأنقاض، و نزع الألغام و المتفجرات و أعمال إصاحاح البيئة بالتعاون و التنسيق مع الجهات ذات الصلة، مشيرًا خلال مؤتمر صحفي ببورتسودان إلى تشغيل الأقسام الجنائية بنسبة 91%، مضيًا أن زيارتهم لولاية الخرطوم نجحت في تحقيق أهداف الوقوف ميدانيًا و تحديد الاحتياجات الفعلية لمباشرة مهام الوزارة.

تم توظيف كل القوات لعمليات التأمين في هذه المرحلة، و إعادة تشكيل آلية حماية المواطنين، كما استمرت مهام لجنة رصد المتعاونين مع مليشيا الدعم السريع و تقديمهم للعدالة.

أصبحت مسؤولية الأمن في كل ولاية الخرطوم على عاتق قوات الشرطة و تم سحب ارتكازات القوات المسلحة في كثير من المواقع واستلمت الشرطة مواقعها ونصبت ارتكازاتها في كل الشوارع. و صدرت توجيهات للمواطنين بضرورة التوجه لأقسام الشرطة و تقديم بلاغاتهم و متابعتها إلكترونياً أو من داخل أقسام الشرطة، و ضرورة الإبلاغ عن أي متعاون أو مجرم ما زال متخفياً داخل الأحياء.

يأتي ذلك بعد أن وضعت الشرطة يدها على كمية كبيرة من المنهوبات و المركبات، داعية المواطنين إلى التوجه الى الأقسام و معاينة مفقوداتهم و التعرف عليها و إحضار الشهود و استلامها.

و مع العودة المتزايدة للمواطنين و تفقد منازلهم فقد ازدادت البلاغات المتعلقة بانتهاكات المليشيا، بينما هنالك تناقص و انخفاض في معدلات الجريمة و البلاغات الجنائية بعد الانتشار الكبير لقوات الشرطة.

و كشف مدير جنایات شرطة ولاية الخرطوم عن تكوين لجنة هندسية لمراجعة كل مواقع خدمات الجمهور التي دمرتها المليشيا المتمردة كما تم إدراج كل بلاغات المركبات المفقودة في قاعدة بيانات الإنترنت و تم استعادة بعض المركبات من دول مجاورة و بعيدة.

موضحًا أن رؤية الشرطة واضحة في التعامل مع الأجانب و ذلك عبر إنشاء مواقع و معسكرات خارج المدن بالتنسيق مع معتمدية اللاجئين و المنظمات الأخرى، و لا بد من تطبيقات القانون مع الأجانب و إصدار تصاريح و بطاقات إقامة و حصر.

النيابة العامة.. عودة تتحدى التدمير

من أكبر معيقات عودة النيابة العامة لممارسة مهامها بصورة كاملة هو الضرر الكبير الذي برج النيابة العامة بشارع الجمهورية، كما تعرضت مقار نيابات قطاعات مدن الخرطوم و أمدرمان و بحري لأضرار متفاوتة. ووجه النائب العام بالإسراع في عمليات تأهيلها لإعادة العمل بها في أقرب وقت ممكن. كما أصدر توجيهاً لأعضاء النيابة المنتسبين لنيابات ولاية الخرطوم بالاستعداد للعودة إلى مواقع عملهم. وعقد اجتماعاً مطولاً مع أعضاء النيابة بالولاية، استمع خلاله إلى تنوير حول سير العمل والمعوقات التي تواجههم، لا سيما القضايا المتعلقة بالجريمة المنظمة، كما عقدت رئاسة النيابة اجتماعات بمدينة بورتسودان أكدت خلاله أهمية تعزيز بيئة العمل.



حاليا في مدينة الخرطوم باشرت نيابة (الكلاكلات) عملها رغم ظروف غياب الكهرباء و بدأت في تلقي العرائض من المواطنين المتعلقة ببلاغات فقدان الممتلكات بصفة خاصة السيارات، و بحسب إفادات مواطنين بمحلية الخرطوم لـ(اتجاهات الرأي العام) فإنهم لجأوا لعمل عرائض فقدان بنيابة أمدرمان وسط لسهولة و سلاسة الإجراءات و عدم وجود ازدحام.

و يلاحظ أن النيابة بمناطق أمدرمان قد باشرت عملها خاصة في المناطق التي ظلت بمنأى عن مليشيا الدعم السريع

المتمرتدة.

و بحسب تصريحات لوالي الخرطوم أحمد عثمان حمزة فإن الولاية تحتاج إلى تكييف قانوني للتعامل مع المسروقات التي تم ضبطها.

و قال النائب العام أنه رغم الحرب فإننا قمنا بفتح العديد من النيابة في ولاية الخرطوم عقب الانفتاح الأخير و تحرير أغلب مناطق الولاية مما يؤكد أن الحرب لن تؤثر على سير العدالة. ورحب بعودة السجون لولاية الخرطوم للعمل لمعالجة تكديس المتهمين في الحراسات.

و دعا النائب العام سلطات الولاية بالتعامل مع المسروقات المضبوطة وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية، وإعلان أصحابها و تحديد مدة معينة لاستلامها. وشدد على منع تصدير أي نحاس أو حديد خردة إلا عبر النيابة المختصة و توجيه تهمة الثراء الحرام لكل شخص توجد بحوزته.

مؤسسات القضاء.. بدء التأهيل



بدأت عدد من المحاكم بولاية الخرطوم في صيانة مقارها توطئة لإستئناف عملها.

وكان رئيس القضاء مولانا عبدالعزيز فتح الرحمن قد تفقد مقار السلطة القضائية بالخرطوم و عدد من المحاكم ورئاسة قضاء ولاية الخرطوم، و وقف على حجم الدمار الذي لحق بمؤسسات القضاء على يد الميليشيا المتمردة من حرق المستندات القضائية و السجلات و سرقة الأثاثات وكوابل الكهرباء.

و دعا رئيس القضاء كافة القضاة المتواجدين خارج البلاد بالعودة لممارسة عملهم بالمحاكم، وبشر رئيس القضاء أن زيارته لولاية الخرطوم ستكون انطلاقة للعملية القضائية لإحقاق الحق و بسط العدالة.

منذ أواخر العام الماضي اهتمت الأجهزة القضائية بإعادة تأهيل مقار المحاكم التي تم تدميرها بواسطة ميليشيا الدعم السريع المتمردة في حربها ضد الدولة السودانية.

و قام وفد الجهاز القضائي بزيارة لولاية الخرطوم برئاسة رئيس إدارة المحاكم و نائبه و مسجل عام الأراضي لجمهورية السودان. و جاء قرار السلطة القضائية باستئناف عمل دائرة التوثيقات و سجلات الأراضي بولاية الخرطوم الذي يأتي متسقاً مع سياسة الجهاز القضائي لإعادة عمل المحاكم بولاية الخرطوم، و تسهم هذه العودة في فض النزاعات العقارية والعمل على منع التزوير في المستندات الرسمية لملكية الأراضي. كما أن السلطة القضائية اتخذت عن عدد من التدابير لمنع التزوير مستقبلاً مع حوسبة جميع المعاملات و أرشفتها إلكترونياً.

و في هذا الصدد جاء قرار حكومة ولاية الخرطوم خلال فترة سابقة بإيقاف جميع التعاملات في بيع وشراء الأراضي منعاً لأي تلاعب في العقارات الخاصة بالمواطن.

في الوقت الذي ينساب فيه العمل بمجمعات المحاكم العاملة في محلية كرري، بدأت الآليات لإعادة إدخال المحاكم المعطلة في بحري وأم درمان، خاصة في ظل الأضرار في محكمة الدروشاب، و الحلفايا، و مجمع محاكم السوق الشعبي أم درمان و مكتب تسجيلات الأراضي و هو ما يتطلب تقييم حجم الضرر و الشروع في الصيانة المطلوبة.

و في الخرطوم زاول العاملون بمجمع محاكم الكلاكلة العمل خلال الأيام الماضية.

و قامت عدد من المحاكم خلال الفترة الماضية بإصدار أحكام مختلفة في مواجهة متعاونين و متخابرين مع ميليشيا الدعم السريع المتمردة من بينهم أجنب، و ذلك أسوة بمحاكم الولايات التي بدورها أصدرت أحكاماً مختلفة شملت السجن و الإعدام في مواجهة المتعاونين مع الميليشيا، بعد التوجيهات لكافة وكلاء النيابة في الولايات تلقي شكاوى المواطنين و الشركات دون التقيد بدائرة الاختصاص.



حسن علي حسن أبو قصيصة

مذكرات لاجئ....

8 يونيو 2025

الأسبوع الأول....

لا أذكر متى بدأ كل شيء تحديداً، لكنني أذكر جيداً صوت الرصاص و انفجارات الدانات من حولي، و ارتجاف جدران المنزل، و صرخة ابنتي و هي تحاول أن تسحبني بعيداً عن النافذة باكية. كنت أظن أن الحرب لا تحدث في الخرطوم أو أمدردمان، وأن الحروب يمكن مشاهدتها على التلفاز في سراييفو أو في الشيشان لكنني كنت واهماً. في الخرطوم، لم يعد هناك حيّ آمن؛ رائحة البارود و عبق الموت يملأ المكان ، حاولت شق طريقي بين الجثث في حي (الصافية) في بحري و كنت قد وصلت بها بشق الأنفس و بقايا الشهيقة، أصبح بيتنا أنقاضاً و فجأة أصبحت الشوارع تعج بال(كدمول).

الأسبوع الثالث....

(التكايا) مكتظة. مباني المدارس المهجورة لا تقي من الحر ولا من البرد. بعض الخيرين يحاولون لكن المساعدات لا تكفي. الطوابير طويلة، والإحباط أطول. بدأت أكتب لأتذكر من أنا، قبل أن تسرق الحرب هويتي. في كل سطر، أحاول أن أستعيد صوت زوجتي و هي تغني لصغارنا قبل النوم، رائحة الخبز من فرن الجيران، و ضحكات أطفال في الشوارع، أصوات حافلات المواصلات و (ستات الشاي) على طرقات الأسواق، و غناء الباعة على بضاعتهم المسجاة و شيء من خيالات تتراقص في مسرح الذكريات..

الأسبوع الخامس....

عبرنا الحدود إلى دولة مجاورة. حملت زوجتي حقيبة ملابس، و أنا حملت دواء (السكري) و أقراص الضغط الخاص بي. عمي بقي هناك، قال إنه لا يستطيع ترك الأرض. ربما كان يقصد كرامته، أو ربما كان ينتظر موتاً يعرف أنه قادم. لم أودّعه جيداً.

سوداني». أحتاج أن أذكر نفسي
و الآخرين أن خلف كل الجدران
قصة، و خلف كل دمة تاريخ.
نحن لا نطلب صدقة، نحن نبحث
عن حياة، عن فرصة عن احترام.
الحرب حدثت رغماً عنا و اللجوء
كان كرهاً، و لولا الاضطرار لما
جئنا لهذه البلد التي يأكل شعبها
من خيرات بلادي و يشرب من
نيلي و يصرخ أنني قد شاركتهم
في الخبز و النيل !!!! و أنني قد
زاحمتهم في بلادهم رغم أنهم
يزاحمون دول العالم كلها فلا
يوجد بلد في العالم لا يوجد فيها
مواطنو هذا الشعب الغريب !!! و
ما أطول لسانهم على الناس !!!

الأسبوع الخامس عشر....

أحلم بالعودة. ليس فقط للبيت،
بل للكرامة. أن أكون في بلدي،
أتكلم لهجتي دون خجل، و أزرع
الأرض، و أغني في المساء.
الحنين لا يقتل، لكنه ينهك أشتاق
حتى للزحام، ولرائحة (دعاش)
المطر و إلى غبار الطرقات
الممزوج بالحنين إلى الوطن!

خاتمة:

هذه ليست مجرد قصة، بل هي
مرآة لواقع آلاف السودانيين الذين
هربوا من نار الحرب ليجدوا
أنفسهم في مواجهة تحديات جديدة
في أرض الغربة. الغربة لا تبدأ
عند الحدود، بل تبدأ عندما تشعر
أنك غير مرئي. أن تكون لاجئاً
دون اختيارك....



الأسبوع السابع....

أصبحت أخرج من المنزل لأبحث عن عمل. في مدينة
اللجوء قد تُلقَى التحية على البعض عند المرور لكن
ما من مجيب ! ينظر إلينا البعض كأننا عبء ثقيل،
تُقال كلمات لا تُقال، و تُرمى نظرات لا تُعترف "هؤلاء
جاءوا ليأخذوا وظائفنا"، و تختفي العبارات المنمقة
المدفوعة بالنفاق بأننا شعب واحد و نشرب من نيل
واحد !! فأرد قائلاً: أنا لم آخذ شيئاً، فقط جئت هارباً
من موت زعاف و لولا هذا الهروب لما وطئنا أرضكم!

الأسبوع التاسع.....

طفلي الصغير سألني: «متى نرجع بيتنا؟» لم أملك جواباً. كيف
أشرح لطفل أن الوطن لم يعد موجوداً كما كان؟ و أنه في بعض
الأحيان، لا يمكن للذاكرة وحدها أن تُقيم وطناً أو تبني بيتاً!!

الأسبوع الحادي عشر....

هناك من يعاملنا بلطف، نعم، لا أنكر. رجل عجوز في
السوق يعطيني بقايا الخضار دون أن أطلب. طبيب شاب
عالج ابني دون مقابل. الخير ما زال موجوداً، لكن الحرب
تضع الناس في امتحانات صعبة، و بعضهم يرسب فيها.

الأسبوع الثالث عشر....

كتبت على الجدار داخل غرفتي: «أنا لاجئ، لكنني

أغاني العمل في السودان وسيلة لتعزيز الهوية الاجتماعية ٢/٢



الباحثة الدكتورة رجاء موسى
نائب عميد كلية الموسيقى والدراما
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

(دق العيش نموذجاً)

الإطار العملي

خصصت الباحثة هذا الجانب التطبيقي حيث عمدت لإختيار أربعة أغنيات كعينة للتحليل وفق بيانات و هي: رقم النموذج، اسم الأغنية، اسم الشاعر، الميزان الموسيقي، الضرب الإيقاعي، عناصر وخصائص النموذج.

نموذج رقم (١)

اسم الأغنية: يا جفاف

اسم الشاعر: مجهول

الميزان الموسيقي: رباعي بسيط

الضرب الإيقاعي: مارش

النص: يا جفاف حوّد &&& ثاني ما تعوّد

التحليل العروضي:



العجز : ثاني لا تعوّد

ت	ع	وُد	ثا	ن	ين	لا
/	/	0/	0/	/	0/	0/
فَعْلًا			فَاعِلَاتْن			
محذوفة			سليمة			

العجز : ثاني لا تعوذ							
ثا	ن	ين	لا	ت	ع	وذ	
0/	0/	/	0/	/	/	0/	
فَاعْلَائِنْ				فَعْلًا			
سليمة				محذوفة			

المدونة الموسيقية: يا جفاف

تعوذ ما ثاني حوذ يا جفاف تعوذ ما ثاني حوذ يا جفاف



ك. عروضية	حَدِيدَةٌ صَوْتًا بَغِيْطُ يَأْ بَلُوْمُ لَوْمُ
الترميز	0/ 000/ 0/0/ 0/00/ 00/ 000/

نموذج رقم (٢)

اسم الأغنية: حديدة

اسم الشاعر: مجهول

الميزان الموسيقي: ثنائي مركب

الضرب الإيقاعي: جراري

التحليل العروضي:

ك. عروضية	زي ضَبْطُ تَنْشِيطُ يَا بَلُومُ لُومُ
الترميز	0/ 0000/0 00/ 0/ 00/ 000/

النص:

حديدة صوتا بعيط يا بلوم لوم
زي ضابط التنشيط يا بلوم لوم
الشف الفي الوريد يابلوم لوم
لباسته ما صجيح يا بلوم لوم
المعنى: المعنى البنت القروية البريئة اللابسة الذهب (ما عوقة) و(تخة)
المدونة الموسيقية: حديدة*



لوم يا بلوم التنشيط ضابط زي ... لوم يا بلوم بعيط صوتا حديدة

نموذج رقم (٣)

اسم الأغنية: ويلا آل أيو
اسم الشاعر: مجهول
الميزان الموسيقي: ثلاثي بسيط
الضرب الإيقاعي: النفير
السلم الموسيقي: السلم: خماسي(سي B)، الرئيس بدأ الغناء بصوت الدرجة الثالثة.

النص:

ويلا آل أيو كوينق.. إيا ويلا آل أيو .. نا كتا سفر جاو

المدونة الموسيقية: ويلا آل أيو*



نموذج رقم (٤)

الكركدو	اسم الأغنية:
مجهول	اسم الشاعر:
ثنائي مركب	الميزان الموسيقي:
دق العيش	الضرب الإيقاعي:
رباعي	النظام النغمي:

النص:

شلنا كركندو هوي أمهات زغردوا سميلا زرع حماد شيو كدي كلمنا

المدونة الموسيقية: الكركندو*



الخاتمة

تعتبر أغاني العمل في السودان وسيلة فعالة لتعزيز الهوية الاجتماعية، حيث تعكس تجارب الناس وآمالهم وتحدياتهم في مجالات العمل المختلفة. نموذج دق العيش يظهر كيف يمكن للأغاني أن تصبح صوتاً يعبر عن الإصرار والواجب ويعزز من روح الانتماء والمشاركة لدى الجماعات. إن أغاني العمل تعبير عن التحديات والأمل من خلال تجارب الطموح والتواصل بين الأجيال. سوف تتناول الباحثة بعض الملاحظات والمعلومات المهمة ومن ثم الأجوبة على الأسئلة بمثابة نتائج وهي كما يلي:

أولاً الملاحظات:

أن كلمات الأغاني المصاحبة في (دق العيش) تُرتجل بعفوية و بساطة تعكس بيئة المجتمع المعين. أغلب الأغاني مجهولة الشاعر و الملحن. تؤدي في منظومة نغمية خالية من نصف البعد. أحيانا يؤدي الغناء بتكرار شطر وعجز البيت بصيغة هتاف.

ثانياً الأجوبة على الأسئلة:

قيم التكافل و التعاضد في المجتمعات السودانية تشكل نهجاً يحقق الهوية الاجتماعية التي تمثل توازن في التنمية، على سبيل المثال: (النفير) في الحياة العملية من زراعة و حصاد. ٢. يوجد أثر واضح لأغاني العمل عامة و أغاني (دق العيش) بصفة خاصة على تمكين المجتمعات و بناء الروابط الاجتماعية و مدى تأثيرها في نشر الهوية الموسيقية السودانية. بنشر الضروب الإيقاعية و الأنظمة النغمية، على سبيل المثال: أغنية (الخدير) على إيقاع (السيرة)، (حديدة صوتا بعيط) على إيقاع (الجراري).

الملاحق

ملحق رقم (١) صورة توضح دق العيش





نفير الحصاد
في كردفان

ملحق رقم (٢) صورة توضح دق العيش

ملحق رقم (٣) صورة توضح دق العيش



ملحق رقم (٤) صورة توضح دق العيش



ملحق رقم (٥) تحليل عروضي لأغنية (الخير ماني حي).

الصدر : الخَدير أنا ما ني حي			
ل خ ذ دي	ر أ نا ما	ني	حي
0/ 0/ / /	0/ 0/ / /	0/	0/
فَعْلَاتْن	فَعْلَاتْن	فَاعِل	
مخبونة	مخبونة	مبتورة	

العجز : أَلنَقْد أَلطَيِّر أنا ما ني حي			
ل نَق دظ	طي ر أن نا	ما	ن ين حي
0/ 0/ / /	0/ 0/ / 0/	0/ 0/ / 0/	
فَعْلَاتْن	فَاعِلَاتْن	فَاعِلَاتْن	
مخبونة	سليمة	سليمة	